

Distr.: General
21 October 2021
Arabic
Original: Spanish



رسالة مؤرخة 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن المكسيك ستعقد، خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021، مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "السلام والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية: هدف مشترك لجميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة"، وذلك يوم الثلاثاء 16 تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة 10:00. ولتوجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت المكسيك مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي

السفير

الممثل الدائم للمكسيك



مرفق الرسالة المؤرخة 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإنكليزية]

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع "السلام والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية: هدف مشترك لجميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة"، المقرر إجراؤها في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، الساعة 10:00

المشاركة

1 - ستتضمن الجلسة إحاطات يقدمها رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس محكمة العدل الدولية والأمين العام، تليها مناقشة مع جميع أعضاء المجلس، وتكون المشاركة فيها مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الهدف

2 - ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن مقاصد المنظمة هي صون السلام والأمن الدوليين؛ وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب؛ وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والتشجيع على ذلك؛ وجعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة. ولتحقيق ذلك، تعتمد منظومة الأمم المتحدة على الأجهزة الرئيسية للمنظمة، وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية ودعم الأمين العام.

3 - وهذا يعني أن مقاصد الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق لن تتحقق إلا من خلال التنسيق والتعاون الحقيقي بين هذه الأجهزة والتآزر الحقيقي فيما بينها بحيث يعزز كل منها الآخر، مع تحقيق ذلك مع بقية كيانات المنظومة من خلالها. ومن هذا المنطلق، فإن صون السلام والأمن الدوليين من خلال الدبلوماسية الوقائية مسألة تقع في صميم عمل جميع الأجهزة الرئيسية، كل في إطار ولايته. وبالمثل، لن يُكفل السلام والأمن إلا من خلال تحقيق المقاصد الأخرى على نحو متناسق، وهي مقاصد يتعين على مجلس الأمن أن يأخذها في الاعتبار أيضا. وخلاصة القول أن ثمة علاقة وطيدة بين هذه المقاصد في تحقيق أهداف كل منها.

4 - وقد أقرت الدول الأعضاء بالفعل، في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي الذي اعتمد بالإجماع في 24 أيلول/سبتمبر 2012، بالمساهمة الإيجابية لجميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في تعزيز سيادة القانون. ويبرز الإعلان المساهمة الإيجابية للجمعية العامة من خلال رسم السياسات ووضع المعايير، ومن خلال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه؛ وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي في سعيه إلى القضاء على الفقر وتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛ ولمحكمة العدل الدولية في الفصل في المنازعات بين الدول. وهذه كلها عناصر أساسية لمنع نشوب النزاعات، وبالتالي لصون السلام والأمن الدوليين.

5 - وعلاوة على ذلك، فإن هذه الصلوات هي في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فضلا عن التقرير الأخير للأمين العام المعنون "خطينا المشتركة"، الذي يمثل، على حد تعبير الأمين العام نفسه، "خطة عمل للتعبيل بتنفيذ الاتفاقات القائمة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة". ويرد في التقرير كذلك أنه "ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون قادرة على معالجة المسائل المتشعبة المتمثلة في الأمن وتغير المناخ والصحة والتنمية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان من منظور وقائي بمزيد من الفعالية والمسؤولية".

6 - وفي هذا السياق، مع أن مجلس الأمن هو الجهاز المختص بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، فإن منظومة الأمم المتحدة ككل لها تأثير مباشر أو غير مباشر على صون السلام. ولا يمكن التشكيك في أوجه الترابط بين التنمية المستدامة وسيادة القانون. وتتيح هذه المناقشة المفتوحة فرصة لاستكشاف كيفية تعزيز أوجه الترابط تلك من خلال إجراءات ملموسة.

7 - ونجاح مجلس الأمن في الوفاء بمسؤوليته وفقا للولاية الموكلة إليه يتوقف بدرجة كبيرة على نجاح كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية في الوفاء بولايته، إلى جانب جهود الأمين العام، لا سيما فيما يتعلق بتهيئة ظروف اجتماعية واقتصادية تعزز السلام المستدام حقا.

8 - ولذلك فإن الهدف من هذه الجلسة هو تيسير الحوار بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن من أجل تحديد الإجراءات الملموسة التي يمكن من خلالها تحسين أو تعزيز التعاون، بطريقة مؤسسية ومنهجية، في سبيل منع نشوب النزاعات.

9 - وينبغي أن يتم ذلك بطريقة منسقة وأفقية، مع التقيد التام بولاية كل جهاز على حدة، وهو ما سيسمح للأمم المتحدة بالتصدي للتحديات التي تهدد حاليا السلام والأمن الدوليين في إطار وحدة متكاملة.

10 - وسيسهم ذلك أيضا في تعزيز عمل لجنة بناء السلام في دورها كهيئة استشارية حكومية دولية تدعم جهود السلام في البلدان المتضررة من النزاعات، كما أنه يشكل إضافة قيمة إلى قدرات المجتمع الدولي فيما يتعلق بخطة السلام عموما.

النتيجة المتوقعة

11 - من المتوقع صدور بيان رئاسي.

الأسئلة التوجيهية

12 - تُستخدم الأسئلة التالية لتوجيه المناقشة:

(أ) ما الطرق الملموسة التي يمكن بها تعزيز أو تحسين التواصل والتنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في سبيل صون السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما، مع مراعاة ولاية كل منها؟

(ب) كيف يمكن إضفاء طابع مؤسسي على هذا التفاعل بوصفه جزءا لا يتجزأ من التعاون بين تلك الأجهزة؟

(ج) كيف يمكن لهذا التنسيق أن يمتد ليشمل بقية كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئاتها الفرعية ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها؟

(د) كيف يمكن لتوسيع دور لجنة بناء السلام، كما اقترح الأمين العام، أن يسهم في بلورة جهود التنسيق هذه؟

(هـ) ما الطرق التي يمكن بها تعزيز أو تحسين جهود الأمين العام الداعمة لعمل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في سبيل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام المستدام؟

(و) ما الذي يمكن القيام به لزيادة إبراز التفاعل والتنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما يعزز الشفافية في هذا المجال ويكرس المساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل؟
